

المجلس التشريعي يصدر قانوناً لمنع التنازل عن القدس

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسة عقدها بالقراءة الثانية «قانون تجريم وتحريم التنازل عن القدس»، تمهيداً لإحاليته على الرئيس محمود عباس للمصادقة عليه، أو رده إلى المجلس بعد إدخال بعض التعديلات عليه. كما أصدر المجلس وثيقة تجرم التنازل عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وجاء إقرار قانون تجريم التنازل عن القدس بعد تصريحات لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت قال فيها أمام الكنيست الصهيونية إنه اتفق مع الرئيس عباس على إرجاء بحث قضية القدس إلى نهاية المفاوضات بين الطرفين.

وأقر القانون بغالبية النواب الحاضرين من كتلة «التغيير والإصلاح» التابعة لحركة «حماس»، في ظل غياب نواب بقية الكتل الأخرى، بمن فيهم نواب حركة «فتح» الذين يقاطعون جلسات المجلس منذ أشهر طويلة. ■

بحر يرفض قرار فياض بيع الأراضي الفلسطينية



دان الدكتور أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، تصريحات منسوبة إلى رئيس حكومة تسيير الأعمال برئاسة الدكتور سلام فياض في شأن السماح بتمليك الأجانب العقارات

والأراضي في الأراضي الفلسطينية. ووصف تلك التصريحات بأنها «لامسؤولة وتشكل مخاطر كبيرة وتهديدات لمصير العقارات والأراضي الفلسطينية، في ظل هجمة صهيونية شرسة تهدف إلى الاستيلاء عليها، وتهويدها وطرد سكانها الأصليين، ومحاولات مشبوهة لدى البعض تتساقق عن قصد أو غير قصد مع أهداف الاحتلال الصهيوني ومخططاته، من خلال شرعنة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية تحت مبررات وذرائع واهية».

كما وصف بحر حكومة فياض بأنها غير دستورية، واعتبر أن «أي إجراءات أو قانون يصدر عنها باطل من الناحية الدستورية والقانونية، ولا يترتب عليه أي التزام قانوني لصدوره عن حكومة غير شرعية اغتصبت السلطة، وتعمل من دون ثقة المجلس التشريعي وعلى نحو يشكل انتهاكاً فاضحاً وغير مسبوق للقانون الفلسطيني المعدل، واستهتاراً خطيراً بمبدأ سيادة القانون وجريمة كبرى في حق الديموقراطية وحكم القانون». ■

حماس تندد بقاء عباس - أولمرت



حذرت حركة حماس من النتائج الكارثية للقاءات التي يعقدها الرئيس محمود عباس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، ورأت فيها استقواءً منه «بالعدو الصهيوني». واعتبر فوزي برهوم، الناطق باسم الحركة، في تصريح إثر لقاء عباس بأولمرت يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/٢/١٩ أن حماس تحذر من استمرار اللقاءات بين

عباس وأولمرت لما فيها من نتائج كارثية على الحقوق والثوابت الفلسطينية، ومن ترسيخ مبدأ الاستقواء من الرئيس عباس بالعدو الصهيوني على حركة حماس وباقي الفصائل المقاومة الفلسطينية التي ترفض الاعتراف بالاحتلال والتفاوض معه».

ورأى في عقد مثل هذه اللقاءات «استفراداً من عباس بالقرارات المصيرية للشعب الفلسطيني، بما يخدم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية والأمريكية الهادفة إلى تعزيز حال الانقسام الفلسطيني الداخلي، وإقراراً بيهودية الكيان الإسرائيلي». وقال إن «هذه اللقاءات تأتي بعد كل جريمة يرتكبها الاحتلال ضد أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل التغطية على هذه الجرائم، وفي إطار ترسيخ الحصار على قطاع غزة». وأضاف أن «إسرائيل» تحكم الحصار على القطاع بعد كل لقاء يجمع عباس مع أولمرت الذي يُقر مجدداً بضرورة إحكام الحصار على غزة ووجوب العمل على إسقاط حماس وتدميرها، عبر استخدام كل الطرق التدميرية والإجرامية وسياسة العقاب الجماعي». ■

أولمرت وعباس أجلا التفاوض حول القدس

أفادت صحيفة «هآرتس» الصهيونية في ٢٠٠٨/٢/١٩ أن واشنطن بانت توافق على الموقف الإسرائيلي القاضي بوجوب تأجيل البحث في قضية القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. ونقلت عن مصدر سياسي رفيع المستوى قوله إن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت اتفق مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، في اتصال هاتفي تمّ بينهما قبل نحو عشرة أيام، على إرجاء التفاوض على القدس لاعتقاده أن بحث هذه القضية في الوقت الراهن من شأنه التسبب بأزمات، وأن يُفشّل العملية التفاوضية وهي في بداياتها. وأضاف أن رايس وافقت على هذه المقاربة، خصوصاً بعد أن أبلغها أولمرت بأن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يوافق على التنازل.

من ناحية ثانية، ذكرت مصادر فلسطينية أن رئيس الوزراء الصهيوني إيهود أولمرت ورئيس وزراء السلطة محمود عباس لم يتطرقا في لقاؤهما يوم ٢٠٠٨/٢/١٩ إلى قضية القدس. ■